

حملة تركية لطرده اللاجئين السوريين

تحويلوا من "ضيوف" إلى "أعداء". ولم يعد باب تركيا "مفتوحاً" للاجئين كما كان من قبل، وحتى الرئيس التركي نفسه بدأ يغير لهجته في الحديث، وبعد أن كان السوريين "إخوة وأخوات في الدين" و"أصدقاء" و"ضحايا" يحتاجون إلى استقبالهم لأسباب "إنسانية"، أصبحت الحاجة ملحة لعودتهم إلى ديارهم.

وقال أردوغان في أحد تصريحاته، قبيل الانتخابات الأخيرة في تركيا، في مسابرة موجعة الغضب الشعبي من اللاجئين السوريين، "نريد من إخواننا وأخواتنا من اللاجئين أن يعودوا إلى أرضهم ومنازلهم. لا يمكننا أن نبقي 3.5 مليون شخص هنا إلى الأبد".



رجب طيب أردوغان
نريد من إخواننا
اللاجئين أن يعودوا
إلى أرضهم ومنازلهم

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية السورية سنة 2011، اعتمدت تركيا سياسة "الباب المفتوح" في ما يتعلق باستقبال اللاجئين السوريين. وعملت الحكومة التركية على الترويج لهذه السياسة اللبرالية عبر خطاب إنساني يلح على أن اللاجئين السوريين في تركيا هم ضيوف استقبلتهم البلاد. وانطلق هذا الخطاب على الشعب التركي في البداية. في تلك الفترة، استثمر أردوغان قضية اللاجئين بشكل كبير وعلى مختلف الأصعدة، فوظفها كورقة في حملة الانتخابات وفي الترويج لصورة أنقرة في الخارج، فحدثت عن تجنيس اللاجئين السوريين وعن إدماجهم في المجتمع ودورهم في تنمية الاقتصاد التركي، واستغل ورقة اللاجئين لتبرير العملية العسكرية في عفرين، حيث قال إن أحد الأهداف الرئيسية للعملية العسكرية في عفرين تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم، على الرغم من أن معظم اللاجئين في البلاد ينحدرون من أماكن أخرى في سوريا.

واليوم يدفع اللاجئين السوريين ثمن هذه السياسات. كانت تركيا، مثلها مثل جزء كبير من المجتمع الدولي، تتوقع أن نظام الأسد لن يدمر سوريا. لذلك، أعلنت الحكومة في أنقرة سياسة "الباب المفتوح" تجاه اللاجئين الفارين من سوريا في أكتوبر 2011. لكن، عندما تراكمت أعداد اللاجئين، ظهرت مشكلة كانت مخفية عن أنظار الحكومة التي اكتشفت أنزعج المواطنين الأتراك من المهاجرين وعدم استعدادهم لتحملهم.

قتل في اشتباكات بين الشرطة ومحتجين شيعة في نيجيريا

أسفرت عن مقتل 7 أشخاص. وفيما قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن أكثر من 300 شخص قتل في العملية، ادعت الحركة الإسلامية أن 700 شخص ممن أعضاؤها قتلوا على الأقل في تلك العملية.

وفي أعقاب هذه العملية، شهدت كل من العاصمة الإيرانية طهران، والعاصمة اللبنانية بيروت، والعاصمة الهندية نيودلهي، احتجاجات ضد العملية.

ويدور خلاف بين زكزي والسلطات منذ سنوات بسبب دعوته إلى ثورة إسلامية على غرار الثورة الإيرانية، فيما يدين معظم سكان شمال نيجيريا بالإسلام السني.

ودفع الدعم الإيراني السخي الحركة الإسلامية النيجيرية إلى تحدي الدولة، ومواجهتها بالقوة، فضلاً عن استهداف خصومها السنة الذين لا يحصلون على دعم سخي مثلها من الخارج.

وتقول تقارير مختلفة إن الحركة الإسلامية النيجيرية تلقت من إيران دعماً عسكرياً وتدريباً على حروب العصابات واستخدام الأسلحة الخفيفة وتصنيع القنابل اليدوية، فضلاً عن الدعم المباشر للدعاية الدينية وسفر قادتها إلى إيران لتلقي التكوين الديني وإعلان الولاء للمرجعية هناك. ويأتي التركيز على نيجيريا ضمن خطة أشمل للتوسع في أفريقيا، وتستفيد إيران في ذلك من تراجع الجماعات المدعومة من دول الخليج تحت وطأة الحرب على الإرهاب.

إسطنبول - أمهلت سلطات محافظة إسطنبول الاثنين حتى 20 أغسطس السوريين المقيمين بشكل غير قانوني في المدينة المغادرة، فيما بدأت وزارة الداخلية التركية حملة لطرده السوريين منذ عدة أيام.

وتحاول حكومة رجب طيب أردوغان، المتهمه بالتراخي تجاه استقبال اللاجئين، إظهار المزيد من الحزم حول المسألة، فيما كانت قد روجت لاستقبال السوريين في تركيا تحت شعار "التضامن الإسلامي".

وأكدت محافظة إسطنبول في بيان أن أكثر من 547 ألف سوري يعيشون في إسطنبول "في إطار" نظام "الحماية المؤقتة" بعدما هربوا من سوريا نتيجة النزاع، لكن بالنسبة إلى "الداخلين" إلى تركيا "بطريقة غير شرعية"، فسوف تستمر "أعمال إلقاء القبض عليهم وإخراجهم من البلاد".

ولجأ إلى تركيا أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري، هربوا إليها نتيجة الحرب، أكثر من أي بلد آخر في العالم.

ويحسب بيان لمحافظة إسطنبول ونشر بالتركية والعربية، سيتم إرسال السوريين المسجلين كلاجئين في مناطق غير إسطنبول لكن يعيشون فيها إلى تلك المناطق التركية، أما غير المسجلين على الإطلاق فسيتم طردهم من تركيا. وعززت قوات الأمن التركية عمليات التحقق من الهويات في الأيام الأخيرة في إسطنبول، خصوصاً في محطات المترو والمحطات وفي الأحياء التي تتركز فيها أعداد كبيرة من السوريين.

وأفادت دراسة نشرتها جامعة قادر هاس في إسطنبول الأسبوع الماضي بأن نسبة الأتراك المستأثمين من وجود السوريين ارتفعت من 54.5 بالمئة إلى 67.7 بالمئة في 2019.

وشهدت حملة الانتخابات البلدية هذا العام انتشاراً للخطاب المعادي للسوريين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال وسم "السوريون ارحلوا". وتشهد مختلف المدن التركية انتشار موجة رهاب الأجانب، وتحديدًا السوريين، مع ازدياد المشاعر المعادية لهم في تركيا، حيث ينتقد المواطنون الأتراك اللاجئين السوريين باعتبارهم عمالاً رئيسياً في زيادة أسعار الإيجارات وسبباً في خفض أجور سوق العمل وارتفاع التورثات الاجتماعية.

وبدأت النتائج العكسية لسياسات أردوغان تلقي بظلالها لا فقط على الرئيس التركي وحزبه الحاكم "العدالة والتنمية"، بل جرت رءاها أيضاً العديد من الضحايا، ويأتي في المقدمة اللاجئين السوريين في تركيا، الذين

ويتوقف نجاح الخطة الأوروبية على الصدى الذي يمكن أن يصل إليه الرئيس ترامب في محاولة استقطاب ناخبيه الأساسيين في الولايات الزراعية، الذين تضرروا من الحروب التجارية الأمريكية. وكانت الرسوم العقابية الصينية على السلع الزراعية الأمريكية قد ألحقت بالزارعين الأمريكيين خسائر جسيمة، في الوقت الذي اضطرب فيه تدفق حركة التجارة العالمية، مما أدى إلى تراجع حاد لثقة المزارعين في الرئاسة الأمريكية.

وبحسب المسؤولين الأوروبيين، ما دام الصراع التجاري مشتتاً مع الصين، قد لا يجد ترامب الحساس الكافي لفتح جبهة جديدة مع أوروبا، بسبب الخسائر الحادة التي سيتعرض لها الاقتصاد الأمريكي والمزارعون.

وكان الأميركيون والأوروبيون قد اتفقوا في واشنطن على "العمل معاً" من أجل الوصول إلى صفر رسوم، وصفر دعماً للسلع غير الصناعية، لكن الجانبين الآن يختلفان بشأن الوصول إلى هذا الاتفاق.

وقالت سيسيليا مالمستروم مفضضة التجارة الأوروبية بعد لقاء الأميركيين في يوليو الماضي إنها كانت حاضرة في اللقاء والنتيجة كانت "دون شك" هي أن "المنتجات الزراعية لن تكون جزءاً من المفاوضات".

ولكن السفير الأميركي لدى الاتحاد الأوروبي جوردون سونولاند، قال إن الاتحاد الأوروبي "أساء ترجمة" المناقشات، مضيفاً أن يونكر قال بصراحة إن المصالح الزراعية سيكون ضمن المفاوضات لكن تم رفع هذه الإشارة من البيان الإعلامي الصادر بعد المحادثات لتوفير غطاء سياسي لقيادة الاتحاد الأوروبي.

و أعدت الولايات المتحدة قائمة منفصلة بسلع أوروبية قيمتها 25 مليار دولار ستخضع لرسوم إضافية، في حين من المتوقع أن يرد الاتحاد برفض رسوم قيمتها 11 مليار دولار على سلع أمريكية، في إطار النزاع بين واشنطن وبروكسل

أوروبا تراهن على الانتخابات الأميركية لهزيمة ترامب في الحرب التجارية

حظوظ سيد البيت الأبيض في الفوز بولاية ثانية وافرة



الزراعة الأوروبية تحت مجهر واشنطن

بشأن الدعم الحكومي غير القانوني المتبادل لشركتي صناعة الطائرات الأميركية بوينغ والأوروبية إيرباص. وفي ملف منفصل، أشار الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتز إلى احتمال قيام بلاده بفرض رسوم عقابية على فرنسا ودول أوروبية أخرى، تعزز فرض ضرائب جديدة على شركات التكنولوجيا العملاقة مثل فيسبوك وغوغل.

ويذكر مسؤولون أوروبيون أن التهديدات الأميركية بفرض رسوم تجارية، تستهدف إجبار دول الاتحاد الأوروبي على ضم المصنف الزراعي إلى المفاوضات التجارية التي بدأت عقب لقاء الرئيس ترامب برئيس المفوضية الأوروبية المنتهية ولايته جان كلود يونكر في البيت الأبيض في العام الماضي.

ويتوقف نجاح الخطة الأوروبية على الصدى الذي يمكن أن يصل إليه الرئيس ترامب في محاولة استقطاب ناخبيه الأساسيين في الولايات الزراعية، الذين تضرروا من الحروب التجارية الأمريكية. وكانت الرسوم العقابية الصينية على السلع الزراعية الأمريكية قد ألحقت بالزارعين الأمريكيين خسائر جسيمة، في الوقت الذي اضطرب فيه تدفق حركة التجارة العالمية، مما أدى إلى تراجع حاد لثقة المزارعين في الرئاسة الأمريكية.

وبحسب المسؤولين الأوروبيين، ما دام الصراع التجاري مشتتاً مع الصين، قد لا يجد ترامب الحساس الكافي لفتح جبهة جديدة مع أوروبا، بسبب الخسائر الحادة التي سيتعرض لها الاقتصاد الأمريكي والمزارعون.

وكان الأميركيون والأوروبيون قد اتفقوا في واشنطن على "العمل معاً" من أجل الوصول إلى صفر رسوم، وصفر دعماً للسلع غير الصناعية، لكن الجانبين الآن يختلفان بشأن الوصول إلى هذا الاتفاق.

وقالت سيسيليا مالمستروم مفضضة التجارة الأوروبية بعد لقاء الأميركيين في يوليو الماضي إنها كانت حاضرة في اللقاء والنتيجة كانت "دون شك" هي أن "المنتجات الزراعية لن تكون جزءاً من المفاوضات".

و أعدت الولايات المتحدة قائمة منفصلة بسلع أوروبية قيمتها 25 مليار دولار ستخضع لرسوم إضافية، في حين من المتوقع أن يرد الاتحاد برفض رسوم قيمتها 11 مليار دولار على سلع أمريكية، في إطار النزاع بين واشنطن وبروكسل

مقترحات مطروحة على مائدة البحث الأوروبية ولم يصبح سياسة أوروبية رسمية، مع انتقال للسلطة مثير للجدل في الاتحاد الأوروبي.

والرئيسة القادمة للمفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، حليفة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، أشارت إلى أنها لا تعزز التراجع عن الاستراتيجية القوية للاتحاد الأوروبي في الدفاع عن مصالحه التجارية والتمسك بالنظام التجاري العالمي.

وفي مقابلة إعلامية يوم 16 يوليو الماضي، قالت فون دير لاين إن خطتها تستهدف "إفئاع أصنافها من الولايات المتحدة بأنه من الأفضل إيجاد حل وسط جيد والعمل معاً".



سيسيليا مالمستروم
المنتجات الزراعية
لن تكون جزءاً من
المفاوضات مع واشنطن

ويأتي ذلك في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة رسوماً على وارداتها من الصلب والألمنيوم من الاتحاد الأوروبي، كجزء من استراتيجية إدارة ترامب، لاستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات في إطار محاولاتها للتقليل من العجز التجاري الأمريكي.

وتستند هذه الإجراءات العقابية على قانون أميركي يعود إلى فترة الحرب الباردة، ويعطي للرئيس سلطة فرض رسوم على بعض الواردات لاعتبارات الأمن القومي، وهو المبرر الذي يرفضه الاتحاد الأوروبي.

ورد الاتحاد الأوروبي على الرسوم، برفض رسوم قيمتها حوالي 2.8 مليار يورو (3.1 مليار دولار) على سلع أميركية ذات حساسية سياسية بالنسبة للإدارة الأميركية مثل الدرجات البخارية والخمور.

وأمام الرئيس ترامب فرصة حتى نوفمبر المقبل لكي يتخذ قراره بشأن فرض رسوم على واردات الولايات المتحدة من السيارات ومكوناتها. وقد تصل نسبة هذه الرسوم إلى 25 بالمئة، في حين تقدر هذه الواردات بحوالي 350 مليار دولار سنوياً، وهو ما يتجاوز قيمة السلع الصينية التي تخضع للرسوم الإضافية الأمريكية، حيث تصل قيمة هذه السلع حالياً إلى 250 مليار دولار فقط.

و أعدت الولايات المتحدة قائمة منفصلة بسلع أوروبية قيمتها 25 مليار دولار ستخضع لرسوم إضافية، في حين من المتوقع أن يرد الاتحاد برفض رسوم قيمتها 11 مليار دولار على سلع أمريكية، في إطار النزاع بين واشنطن وبروكسل

تؤكد تقارير إعلامية ووثائق استخباراتية، أبرزها ما تم تسريبه عن سفير لندن لدى واشنطن كيم داروش المستقيل حديثاً، أن حظوظ الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الظفر بولاية ثانية وافرة جداً، ما يعني أن مرحلة "الصبر الاستراتيجي" على سياساته لن تؤولي أكلها. وعلى الرغم من ذلك ما زال الاتحاد الأوروبي يراهن على الانتخابات الأميركية القادمة لتحقيق اختراق في الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

بروكسل - يشتهر الاتحاد الأوروبي ببسطه التحرك، وهذا البسط قد يكون الوتيرة الوحيدة المناسبة لمواجهة الصروب التجارية للرئيس الأميركي دونالد ترامب، فيما ارتفعت شعبية ترامب بعد أن تقلصت نسبة البطالة والمساعدات الاجتماعية خلال عهده الأولى، ما يؤشر بقوة على مواصلة قيادة البلاد لولاية ثانية.

وفي حين ما زالت تهديدات الرئيس ترامب بفرض رسوم على صناعة السيارات الأوروبية، وغير ذلك من الإجراءات التجارية، حاضرة بقوة، فإن خط التفكير الوحيد لدى الاتحاد الأوروبي يرى أنه كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2020، قلت رغبة ترامب في إثارة المزيد من النزاعات مع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وبينهم الاتحاد الأوروبي.

ويطلق هذا التصور من أن ترامب سيخاطر بفقدان أصوات الناخبين الأميركيين الذين سيتضررون من أي إجراءات عقابية يفرضها الاتحاد الأوروبي على الصادرات الأميركية، رداً على أي تحركات من جانب إدارة ترامب.

وتسرى وكالة بلومبرغ أن الهدنة التجارية الحالية بين الولايات المتحدة

والالاتحاد الأوروبي، ما زالت قائمة على أمل الوصول إلى اتفاق تجاري أوسع بين الجانبين. وللحفاظ على الوضع الراهن، سيجتهد الاتحاد الأوروبي إلى إبطاء وتيرة المفاوضات مع واشنطن ودفع المفاوضات إلى فترة حملة الانتخابات الأميركية، حيث سيضرب تركيز إدارة ترامب على الفوز بولاية ثانية في تلك الانتخابات، بدلاً من تصعيد المواجهة مع أوروبا، بحسب مسؤولين حكوميين أوروبيين.

ولكي يعطي انطبعا بان المفاوضات تتحرك قدماً، يعزز الاتحاد الأوروبي تقديم تنازلات محدودة في موضوعات هامشية، مثل المعايير التنظيمية. وأما الهدف الأكبر والمتمثل في عقد اتفاق شامل للعلاقات بين جانبي المحيط الأطلسي، فإنه ينتظر خسارة ترامب للانتخابات.

ورغم ذلك، تنطوي هذه الاستراتيجية الأوروبية على خطورة لأن ترامب يمكنه دائماً مخالفة التوقعات ويتجه إلى التصعيد مع الاتحاد الأوروبي ويفرض المزيد من الإجراءات الحمائية في محاولة منه لاستمالة كتلته الانتخابية الرئيسية.

وفي الوقت نفسه يتزامن هذا الاقتراح الأوروبي، الذي ما زال ضمن

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التبادل التجاري منذ 2008

صادرات الاتحاد الأوروبي
واردات الاتحاد الأوروبي
مليارات اليورو

الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي: 120 مليار

التجارة مع الولايات المتحدة بالنسبة المئوية

20% من الصادرات الأوروبية
13.8% من الواردات الأوروبية
16.9% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي

المصدر: المفوضية الأوروبية، يوروستات